

تقديم من قبل كندة محمديّة- شبكة المنظمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية

المؤتمر الصحفي لمنظمات المجتمع المدني في نهاية مؤتمر الاونكتاد -XIIIالدوحة،  
قطر في 25 ابريل 2012

(1) بعد اشهر من متابعة المفاوضات المتعلقة بدور واجندة عمل منظمة الاونكتاد، وخاصة ما الت اليه هذه المسارات في الاسبوع الاخير خلال مؤتمر الدوحة، تأسف لمنظمات المجتمع المدني المتابعة لهذا المسار للمنحى الذي اتخذته المفاوضات بين الدول الاعضاء في المنظمة والتي شهدت محاولات من قبل عدد من الدول المتقدمة لتقليص دور الاونكتاد في مجالات حيوية لتعزيز المسارات التنموية والتي تقع في صلب مهمة المنظمة، بما في ذلك في مجال تحليل اسباب الازمة الاقتصادية والمالية الدولية وتقديم الحلول والبدائل في هذا المجال، بالاضافة الى السياسات المالية الدولية واعادة تنظيم قطاع الاموال الذي كان ولا يزال في صلب مسببات الازمة ، بالاضافة الى اشكالية الديون واليات اعادة الهيكلة لاتاحة مساحة للتركيز على سياسات تنموية بالاضافة الى مجالات اخرى مثل تغير المناخ.

(2) ان ما شهدناه في الاسبوع الحالي انما هو جزء من محاولات ممنهجة تقوم بها مجموعة من الدول في اطار مسارات دولية متعددة تتناول المنظومة التنموية، بما في ذلك مسار "ريو + ٢٠" المتعلق بالتنمية المستدامة، حيث تحاول نفس الدول اخراج اية مقارنة حقوقية او مطالبة بتعزيز دور الدولة الديمقراطية والتنموية الذي تطالب به شعوب العالم من المنطقة العربيّة الى الولايات المتحدة، بالاضافة الى محاولة تهميش اية اشارات الى اعادة النظر في منظومة الانتاج والاستهلاك على اسس مستدامة وعادلة تطوع فيها السياسات المالية لخدمة الاقتصاد المنتج والموفر لفرص عمل لائقة.

(3) بالتالي، فان هذه المقاربات انما هي محاولة لتهميش النقاش الجدي حول اسباب الازمة الاقتصادية والمالية الدولية من قبل الدول نفسها التي تقف وراء التسبب بالازمة العالمية التي ما زالت تؤثر عميقا في حياة الملايين حول العالم.

(4) فهذه محاولات للوقوف في وجه اية جهد جدي لتحليل وفهم اسباب الازمة الاقتصادية والمالية العالمية وبالتالي لاعادة النظر في السياسات المالية والاقتصادية الدولية واعادة رسم السياسات الماكرو-اقتصادية والقواعد في مجال اتفاقيات الاستثمار والتجارة والمال بما يخدم منظومة تنموية قائمة على اعمال الحقوق والعدالة، وفي وجه اية محاولة لعملية محاسبة لمسببي الازمة ولتصحيح التشوهات في السياسات الدولية، خاصة علاقة السياسات المالية بالاقتصاد الحقيقي المنتج، والتي تغيب حاليا مما يهدد الاستقرار الماكرو-اقتصادي ويعمق التفاوتات وعدم المساواة وتجوف القدرة على الاستفادة من التجارة والاستثمار لتحقيق اهداف تنموية. بالتالي، كلها محاولات للحماية النموذج النيو-ليبرالي الذي اثبت فشله.

(5) ان ما شهدناه خلال الاسبوع الحالي انما يعبر عن ازمة جوهرية في الحاكمية الدولية ، خاصة في مجال الحاكمية الاقتصادية، ولا بد ان تتحمل الحكومات القائمة على هذا التازم في المسارات المتعددة الاطراف المسؤولية عن الاثار السلبية المترتبة على مواطنيها وشعوب الدول الاخرى .

(6) مع انتهاء هذا المؤتمر، لا بد من اعادة التاكيد ان مؤسسات مثل الاونكتاد التي تعمل على تعزيز الاجماع الدولي في ايجاد حلول للازمات الدولية المشتركة، وتعمل من منطلق تنموي، انما تلعب دورا محوريا في دعم ومساندة الدول التي تسعى للخروج من ازماتها والانطلاق في مسارات تنموية مستدامة، خاصة من خلال العمل التحليلي للسياسات وتقديم الدعم التقني بناء على مقاربة تنموية.

ان مثل هذا الدور يحمل اهمية خاصة بالنسبة لدول تشهد تحولات جذرية في البحث عن منظومة تنموية جديدة، مثل حالة الدول العربية، حيث طالبت شعوب المنطقة من خلال ثوراتها المستمرة بنموذج تنموي بديل يخرج من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي للعمل على تطوير نموذج تنموي قائم على دور الدولة التنموي والاجتماعي

لتحقيق العدالة الاجتماعية واعمال الحقوق واعادة التوزيع، حيث يتم تطويع السياسات الماكرو-اقتصادية وسياسات المال والتجارة والاستثمار لدعم سياسات التنمية، بما فيها بناء القطاعات الانتاجية وتوفير فرص العمل اللائق وتقليص التفاوتات.

ان دور مؤسسة الاونكتاد في تحليل السياسات والدعم التقني القائم على مقاربة تنموية انما هو من مصلحة كافة شعوب العالم.

////////////////////

### ملخص المؤتمر الصحفي للجنة التسيير الدولية للمجتمع المدني

تهمت لجنة التسيير الدولية للمجتمع المدني بعض الدول الكبرى بمحاولة الحد من قدرات منظمة الأونكتاد لتحقيق مصالحها الذاتية، وذكرت اللجنة خلال مؤتمر صحفي عقدهته أمس على هامش منتدى منظمات المجتمع المدني المصاحب لمؤتمر الأونكتاد (13)، ذكرت من هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي وكندا واليابان)، وأشارت إلى أن هذه الدول تستفيد ماديا من أنشطة الأونكتاد، وتحاول في الوقت نفسه أن تحد من الأنشطة التي تتعارض مع مصالحها. وأكدت أن الهدف الأساسي من انعقاد منتدى منظمات المجتمع المدني في هذه الدورة هو المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي الذي يؤدي إلى هذه التفاوت وعدم التوازن بين مصالح الشعوب والطبقات العاملة.

وقال جيكي تانو ممثل الشبكة الأفريقية باللجنة التسيير الدولية للمجتمع المدني، إن هذه الدول باتت تعيق عمل الأونكتاد في محاولاتها لوضع الحلول لأزمة الديون، والأزمة المالية والبطالة، بينما تتواطأ مع هذه الدول بعض البلدان النامية من خلال تهميش أية بوادر حوار صادق، لافتاً إلى أن بعض هذه البلدان تحاول تحقيق مصالحها على حساب الآخرين.

وقال: ( ما نود التأكيد عليه أن أية محاولات إصلاح لعمل الأونكتاد يهدد مصالح تلك الدول الأمر الذي يتطلب منا المصارحة الدولية) وأضاف: نحن حينما نسمي تلك الدول قدر نخرجها ولكن هي أحياناً لا تُخرج ويجب مواجهتها لإثبات هذه الحقائق.

ووصف النظام المالي السائد بغير العادل، وقال: إن النظام السائد فيه كثير من الخلل وأصبح الأمر أكثر خطورة مع زيادة السكان وقلة الموارد. ودعا لضرورة المساواة بين مصالح الشعوب والطبقات العاملة بالضغط على الحكومات. وأشار إلى أن التفاوت بين هذه المصالح هو السبب الرئيسي في الأزمات الراهنة. وقال: إن موضوع التفاوت

وغياب التوازن في هذه العصر لم نره أو نسمع عنه في كافة العصور السابقة. وأضاف:  
عن التغيير الجذري الذي ننشده هو مسؤولية الأشخاص الذين صمموا هذه الأزمة.  
وأوضح أن إعلان أكرأ وضع الإطار الذي يسمح بتطوير أهداف الأونكتاد، غير انه  
أشار إلى ان هذا الإعلان لم يطبق، وقال: إن إعلان أكرأ دعا إلى تعزيز التعاون في  
التحليل الاقتصادي وهذا ما نحاول أن نحققه في قمة الدوحة الآن للتوصل إلى النتائج  
المنشودة. وأضاف: لا يمكننا أن نحدث هذا التعزيز والتعاون ما لم نحدث التغيير  
الجذري. وأشار إلى أن الكابوس الكبير هو ما أسماه باستهداف الكبار للفئات العاملة  
والحد من قدرات الأونكتاد.

من جانبه قال السيد زياد عبد الصمد ممثل الشبكة العربية في لجنة التسيير الدولية، إن  
ممثلي الحكومات في هذا المؤتمر يستمدون شرعيتهم من شعوبهم ونحن هنا لمراقبة  
هؤلاء الممثلين لمعرفة التزامهم بمصالح الشعوب. وأوضح أن التحديات الماثلة أمام هذه  
القمة لا تتمثل فقط في مسألة حقوق المواطنين وإنما تتعداها إلى تحقيق الاستقرار الذي  
تهدهه عملية استمرار الأزمات، وقال: إن عدم الاستقرار قد يقودنا إلى قلب الطاولة كما  
حدث في بعض الشعوب العربية. وأضاف: بالرغم من ذلك فإن هنالك عناصر ايجابية  
متوفرة تساهم في الدفاع عن حقوق المواطنين، تابع: من هذه العناصر ضرورة الضغط  
على الحكومات بوصف المنظمات المجتمع المدني هي الممثل الشرعي لشعوب، وقال:  
يجب أن يكون هذا الضغط في اتجاه التزامات الحكومات بالتعاقدات الدولية لحقوق  
الإنسان، إلى جانب تحريك المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) لضغط بطرق متعددة مثل  
الشروط في إطار المساعدات والتأثير على مراكز صنع القرار في العالم.

وكان عبد الصمد استعرض نص المؤتمر الصحفي للجنة التسيير الدولية للمجتمع  
المدني، والذي أشار إلى أن مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر يجئ في ظل أزمة دولية متعددة  
الأبعاد المالية والاقتصادية والمناخية والغذائية.

وقال: إننا اليوم أمام أزمة لم يسبق لها مثيل من حيث ارتفاع نسبة المديونية إلى حدود لم  
تشهدها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية بالإضافة إلى معدلات الفقر والبطالة.  
وأوضح ان العالم يحتاج إلى تغيير أساسي. وقال: إن السبب الأساسي في اضطراب  
العالم الآن، هو أن 20% من السكان يتكثرون بـ 70% من المداخيل، بالإضافة إلى أن  
50% من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون هي ناتجة من شاط 13% من سكان العالم.

وأشار ملخص المؤتمر الصحفي إلى ان التفاوت وعدم التوازن قد طال أوضاع المرأة  
التي تعاني من التمييز الدائم وممارسة العنف ضدها من داخل الأسرة وخارجها وخاصة  
المرأة الفقيرة.

وقال: من كل ما سبق يتأكد لنا أن النموذج التنموي المعتمد لن يحقق نتائجه المرجوة ما  
لم يتم وضع الأسس القانونية التي تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية  
التي تأخذ بشكل أساسي الحق في التنمية والعمل والعيش بكرامة. وأضاف: إن النموذج

التنموي المعتمد لعقود ماضية أثبت عدم قدرته على معالجة التهميش والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بل تسبب في مضاعفتها. ودعا إلى ضرورة إطلاق حوار وطني في كل الدول العربية التي تشارك في مختلف القوى والفئات لإقرار نماذج تنموية ملائمة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان والعدالة. إلى جانب تعزيز دور منظمة الأونكتاد في مواجهة الأزمة المالية والنقدية ولاقتصادية العالمية، وللمساهمة في حل الديون والتحديات التي يعاني منها النظام التجاري العالمي.

وأكد أن الهدف الأساسي من انعقاد منتدى منظمات المجتمع المدني المصاحب للأونكتاد (13) هو المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي الذي يؤدي إلى هذه التفاوت وعدم التوازن بين مصالح الشعوب والطبقات العاملة، لافتاً إلى أن من مسببات الأزمات الاقتصادية الراهنة التي ستؤدي إلى كوارث إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية، هو طبيعة النظام التجاري والاقتصادي العالمي في ظل غياب الحاكمية الدولية الديمقراطية التي تلزم مختلف الأطراف باحترام حقوق الإنسان.